AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

دور التمويل المستدام في تلبية متطلبات الاستقرار المالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2023)

The role of sustainable financing in meeting the requirements of financial stability in the Iraqi economy for the period (2010-2023)

الباحثة: زهراء سعود كاظم المعيوفي zahraas.almayoofee@student.uokufa.edu.iq

أ. د.حنان عبد الخضر هاشم الموسوي hanan.almousay@uokufa

المستخلص :

يهدف هذا البحث إلى تحليل دور التمويل المستدام في تحقيق وتدعيم الاستقرار المالي في العراق خلال المدة من (2010 إلى 2023)، في ظل التحديات الاقتصادية والمالية التي شهدتها البلاد، لاسيما تقلبات أسعار النفط، وعدم الاستقرار السياسي، والأزمات البيئية. يتناول البحث الإطار النظري للتمويل المستدام، وأبعاده الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، مع التركيز على كيفية دمج معايير الاستدامة في السياسات المالية والمصرفية. كما يستعرض البحث واقع القطاع المالي في العراق، ومستوى التزامه بمبادئ التمويل المستدام، من خلال تحليل البيانات والمؤشرات المالية، والمبادرات الحكومية والمصرفية ذات الصلة.

لقد توصل البحث إلى أن التمويل المستدام يمثل أداة مهمة في دعم الاستقرار المالي من خلال تقليل المخاطر النظامية، وتنويع مصادر التمويل، وتحفيز الاستثمار الأخضر، وتعزيز ثقة المستثمرين. كما أظهر التحليل أن العراق لا يزال في المراحل الأولى من تبني مفهوم التمويل المستدام، ويواجه تحديات متعددة منها ضعف الإطار التشريعي، وقلة الوعي المؤسساتي، وضعف البنية التحتية المالية. و ضمن هذا السياق يوصي البحث بضرورة تبني سياسات وتشريعات مالية داعمة للاستدامة، وتعزيز دور البنوك المركزية والقطاع المصرفي في دعم المشاريع المستدامة، فضلاً عن تنمية الوعي بثقافة التمويل المستدام لدى جميع الفاعلين في السوق المالية، بما يسهم في تحقيق استقرار مالي طويل الأمد وشامل.

الكلمات المفتاحية: التمويل المستدام , الاستقرار المالي , العراق .

Abstract:

This research aims to analyze the role of sustainable finance in achieving and reinforcing financial stability in Iraq during the period from 2010 to 2023, in light of the economic and

financial challenges the country has faced, particularly oil price fluctuations, political instability, and environmental crises. The study addresses the theoretical framework of sustainable finance and its economic, environmental, and social dimensions, with a focus on how sustainability standards can be integrated into financial and banking policies. The research also reviews the current state of the financial sector in Iraq and its level of commitment to sustainable finance principles through the analysis of financial data, The study finds that indicators, and related governmental and banking initiatives. sustainable finance serves as an important tool in supporting financial stability by reducing systemic risks, diversifying funding sources, promoting green investment, and enhancing investor confidence. The analysis also reveals that Iraq is still in the early stages of adopting the concept of sustainable finance and faces several challenges, including a weak legislative framework, limited institutional awareness, and underdeveloped financial infrastructure.

The research recommends the adoption of financial policies and legislation that support sustainability, strengthening the role of central banks and the banking sector in financing sustainable projects, and raising awareness of sustainable finance culture among all actors in the financial market, contributing to long-term and inclusive financial stability.

المقدمة :

يُعدّ التمويل المستدام أحد المحاور الرئيسة في صياغة سياسات اقتصادية ومالية أكثر شمولًا، لاسيّما في الاقتصادات التي تسعى لتحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار المالي ضمن إطار تنموي مستدام. وقد أضحى من الضروري إدماج مبادئ الاستدامة في آليات التمويل لضمان فاعلية المؤسسات المالية وتعزيز قدرتها على مواجهة الصدمات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ويكتسب هذا الموضوع أهمية متزايدة على مستوى الاقتصاد العراقي، لا سيما في ظل التحديات الاقتصادية المتعددة التي يواجهها، والتي تستدعي إعادة النظر في الأسس التقليدية للتمويل، وتبني أدوات واستراتيجيات تمويلية أكثر مرونة واستدامة.

من هذا المنطلق، تبرز أهمية هذه الدراسة في تحليل العلاقة بين التمويل المستدام وتحقيق الاستقرار المالي في العراق خلال الفترة (2010-2023)، وذلك من خلال تقويم مساهمة أدوات التمويل المستدام في تقوية النظام المالي، وزيادة مرونته أمام الصدمات، وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية. كما تسعى الدراسة إلى الكشف عن التحديات التي تواجه تطبيق التمويل المستدام في الدولة، واقتراح توصيات عملية لتعزيز دوره كأداة استراتيجية للاستقرار المالي في المستقبل.

المنهجية العلمية للبحث :

أولاً :أهمية البحث :

تبرز أهمية هذا البحث من خلال تسليطه الضوء على العلاقة المتبادلة بين التمويل المستدام والاستقرار المالي، ولا سيما في دولة مثل العراق التي تواجه تحديات متعددة اقتصادية، بيئية، وسياسية. في ظل التحولات العالمية نحو الاقتصاد الأخضر والمسؤولية البيئية، أصبح من الضروري دراسة إمكانات تطبيق مبادئ التمويل المستدام في النظام المالي العراقي، لتقليل المخاطر النظامية، وتحقيق تنمية اقتصادية أكثر توازناً واستقراراً. كما تبرز أهمية البحث في مساهمته النظرية والتطبيقية ضمن الأدبيات الحديثة للتمويل المستدام في الاقتصادات الريعية.

ثانياً :مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي الآتي:

إلى أي مدى يمكن للتمويل المستدام أن يسهم في تحقيق الاستقرار المالي في العراق خلال المدة (2010–2023)، في ظل التحديات الاقتصادية والبيئية والمالية التي تواجهها الدولة؟

وتتفرع عن هذه المشكلة مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما هو واقع التمويل المستدام في العراق؟
- ما هي المعوقات التي تحول دون تبني التمويل المستدام في المؤسسات المالية العراقية؟
- هل يمكن للتمويل المستدام أن يقلل من المخاطر المالية ويعزز استقرار النظام المالي على المدى الطويل ؟

ثالثاً :أهداف البحث :

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تحليل الإطار النظري للتمويل المستدام ومفاهيمه وأبعاده الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.
- قياس العلاقة بين التمويل المستدام والاستقرار المالي باستخدام المؤشرات الاقتصادية والمالية ذات الصلة.
- تحديد التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق التمويل المستدام في العراق .
- تقديم مقترحات عملية لتفعيل دور التمويل المستدام في السياسات المالية والمصرفية بما يعزز الاستقرار المالي في العراق.

رابعاً :فرضية البحث :

ينطلق البحث من الفرضية الرئيسية الآتية ة :

"يوجد تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية للتمويل المستدام في تحقيق الاستقرار المالي في العراق خلال المدة2010–2023".

خامساً : الحدود الزمانية والمكانية للبحث :

الحدود الزمانية للبحث : غطى البحث المدة (2010-2023) .

الحدود المكانية للبحث : تتحرك ضمن اطار الاقتصاد العراقي ، وذلك لما يواجهه من تحديات استثنائية مرتبطة بالاستقرار السياسي والاقتصادي، مما يجعل من تحليل دوره في التمويل المستدام أمراً ذا دلالة خاصة.

سادساً: هيكلية البحث :

للإحاطة العلمية بعنوان البحث وتحقيقاً لأهدافه تم تقسيم البحث الى محورين تضمن المحور الأول المفاهيم النظرية للتمويل المستدام والاستقرار المالي . أما المحور الثاني فتضمن دور التمويل المستدام في تلبية متطلبات الاستقرار المالي في دولة العراق للمدة (2010-2023). أما المحور الثالث فتضمن التمويل المستدام ومتطلبات الاستقرار المالي في العراق: اتجاهات التمويل المستدام و تحليل التطورات في العراق

المحور الأول : التمويل المستدام والاستقرار المالي : أساسيات مفاهيمية ونظرية

أولاً :ماهية التمويل المستدام :

أصبح موضوع التمويل المستدام يستقطب اهتمام الكثَير من الباحثين و الاقتصاديين في الوقت الراهن كونه يسلط الضوء على سبل مساعدة المجتمع من خلال تقديم التمويل الكافي القادر على تلبية احتياجات الوقت الحاضر بشكل أفضل والحرص على ضمان قدرة الأجيال المقبلة على تلبيتها بهدف تحقيق الاستدامة [1]. فقد ارتبط في السنوات الأخيرة مصطلح التمويل مع ظاهرة الاستدامة والتنمية المستدامة التي دخلت بسرعة في الادبيات الاقتصادية والمالية.

ثانياً: تعريف التمويل المستدام:

نظرا للأهمية التي اصبح يحظى بها التمويل المستدام منذ انعقاد اتفاق باريس بشأن تغير المناخ سنة (2015) وكذلك خطة الأمم المتحدة لسنة (2030) من اجل تنمية مستدامة , رفعت العديد من الجهات والهيئات الرسمية وغير الرسمية التحدي بوضع تعريف واطار عام للتمويل المستدام, من اجل تسريع عملية الانتقال الى اقتصاد منخفض الكاربون , دائري وشامل .[2]

وكما حددته المفوضية الأوربية (European commission) فأن التمويل المستدام هو: توفير الاستثمار مع مراعاة الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة , ويتضمن التمويل المستدام مكونا قويا للتمويل الأخضر يهدف الى دعم

[1] فطيمة زهرة قدور, علي عزوز, الاستثمار في الطاقات المتجددة كأداة لتعزيز التمويل المستدام * عرض التجربة الإماراتية مع الإشارة الى حالة الجزائر* ,مجلة الاقتصاد والمالية (JEF),المجلد07, العدد02, 2021, ص158.

[2] بلعيد محمد, علية عبد الباسط عبد الصمد, دور الابتكار المالي في تحقيق تمويل مستدام من اجل دعم التنمية المستدامة على المستوى الدولي خلال الفترة (2010- 2021) ,مجلة اقتصاد المال والاعمال , المجلد7, العدد2, جوان , 2023, ص 263.

النمو الاقتصادي وتخفيف الضغط على البيئة ومكافحة انبعاثات الغازات الدفيئة ومعالجة التلوث والحد من النفايات وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية.[3]

كما يمكن القول أن التمويل المستدام هو التمويل الذي يهدف إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية[4] ،ويركز هذا التعريف على ضرورة تطوير و تحديث الادوات المالية التي تدعم الاستدامة وتحقق الفائدة للبيئة و المجتمع .

التمويل المستدام هو رؤية طويلة الاجل في الاستثمار المالي من قبل المصارف , وهو يغطي مجالات عديدة مثل توليد طاقة صديقة للبيئة ودعم المرآة والمجتمعات الأقل دخلا. القطاع المصرفي له قابلية في التمويل وجلب الضمانة لتحقيق الاستدامة عن طريق تشجيع استخدام بدائل نظيفة لتوليد الطاقة الكهربائية والمحافظة على بيئة نظيفة خالية من التلوث من انبعاثات مضرة للبيئة والانسان .

ثالثاً: عناصر التمويل المستدام[5] Environmental-Social- Governance(ESG)

تشير الركائز الثلاث للتمويل المستدام والمعروفة أيضا بأسم **ESG** (البيئية والاجتماعية والحوكمة) الى العوامل التي يجب على الشركات اخذها في الاعتبار عند إدارة أدائها المالي. اسمحو لي اشرح كل واحدة منها بمزيد من التفصيل:

1-العنصر البيئي: و يشمل العوامل التي ترتبط بالبيئة مثل تغير المناخ وانبعاثات الغازات والكاربون وتلوث الهواء والماء وندرة المياه والاحترار العالمي.

2-العنصر الاجتماعي: ويشمل العوامل ذات التأثير الاجتماعي مثل توفير فرص العمل وتحسين ظروف العمل التي تشمل الصحة والسلامة وحقوق العاملين والتأثير في مجتمعات السكان المحيطين بالمشاريع المعنية , الخ..

3-عنصر الحوكمة: وهو يختص بالعوامل التي تتعلق بكيفية إدارة المؤسسة, مثل استقلال مجلس الإدارة وتكوينه وحقوق المساهمين والشفافية .

رابعاً: أهمية التمويل المستدام :

هناك ثلاث وجهات نظر مترابطة تدعم الأساس المنطقي لأهمية التمويل المستدام متمثلة في[6]:

1-منظور الاستدامة : يتعامل التمويل المستدام مع متطلبات الانتقال نحو مسار اجتماعي اقتصادي بيئي مستدام لسد الفجوة المالية , إذ يلعب القطاع المالي دوراً هاماً في تعبئة وتوجيه الموارد المالية نحو الاستثمارات التي تراعي عوامل

[3] إبراهيم حسن جمال , الابتكار المالي كمدخل نحو التمويل المستدام دراسة حالة المصارف الإسلامية في دولة قطر(2014- 2018), مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية , المجلد 26, العدد121 ,2020, ص 202-203.

[4] عاطف حسن ، التمويل المستدام و الصيرفة المسؤولة ، متاح على الموقع : https://masrafeyoun.ebi.gov.eg/2024/06/09

[5] جمال نجم ، ورقة مناقشة بشأن التمويل المستدام ، إصدار دوري بتاريخ 18 يوليو سنة 2021 ، متاح على الانترنت على الموقع : https://t.me/c/2165412109/15

[6] Sommer Sebastian : Sustainable Finance An Overview, Deutsche Gesells Chaft FurInternationale Zusammenarbeit, 1st ed, Brasilia, Brazil, 2020. P:9-10.

(ESG)* ويتم ذلك عن طريق تحويل الأصول المالية الحالية الى استثمارات منخفضة الكاربون مستدامة ومرنة , مما يمكن المستثمرين والبنوك والأسواق المالية من موائمة استراتيجياتهم المالية والاستثمارية مع أهداف التنمية المستدامة.

2-منظور إعادة توجيه تدفقات رأس المال: يعد التمويل المستدام شرطا أساسيا لتحقيق اهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس, حيث لن تكون مصادر التمويل العامة او التقليدية كافية لسد هذه الفجوة التمويلية.

3-منظور المخاطر: تعتبر المخاطر المتعلقة بالاستدامة(المخاطر البيئية , الاجتماعية والحوكمة) بشكل متزايد مخاطر مالية مادية , ومن ثم فأن مثل هذه المخاطر تؤثر على الأداء المالي والاقتصادي لأي كيان في سلسلة القيمة بما في ذلك الشركات المستثمر فيها ، فأن التمويل المستدام من خلال تضمينه لعوامل (ESG) في قرار الاستثمار يعمل على الحد منها بشكل يضمن الاستمرار للشركات مع الاحتفاظ بمستوى معين من الأداء.

ان التمويل المستدام يحافظ على الاستقرار المالي على المدى البعيد. فعلى سبيل المثال، تكون إدارة مخاطر المناخ قادرة على التقليل من حدة تعرض البنوك للمخاطر المالية المتعلقة بتغيرات المناخ ، وعلى نحو تجعلها قادرة على مواجهة التغيرات المتوقعة في السياسات ورغبات المستثمرين. و أيضاً تسهم الأنشطة التمويلية المختلفة بزيادة قدرة البنوك على جذب المدخرات، وتقديم الخدمات المالية لمختلف الفئات المجتمعية، وتعمل على تنويع حافظاتها الائتمانية مما يعزز من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي ، و بالخصوص تلك الانشطة المرتبطة بالشمول المالي وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقلل من نسب الفقر والبطالة وأوجه عدم المساواة. و بالإضافة الى ما سبق فأن تطبيقات التمويل المستدام تؤدي إلى تعزيز الفرص الاستثمارية وضخ المزيد من العملات الأجنبية من خلال جذب شريحة جديدة من المستثمرين الذين يستهدفون هذا النوع من التمويل.[7]

خامساً: مفهوم الاستقرار المالي :

من الناحية النظرية يكاد يكون هناك اتفاق على ضرورة وأهمية إعطاء مفهوم دقيق لمصطلح الاستقرار المالي، لكن في الواقع هناك اختلاف كبير في إمكانية تعريفه، وذلك لاختلاف وجهات نظر الباحثين حول هذا الموضوع وتداخل مفهوم الاستقرار المالي مع العديد من المفاهيم الأخرى التي تكاد لا تنفصل عن غيرها في هذا المجال. وفي الواقع فإن معظم الأدبيات الاقتصادية التي تناولت هذا الموضوع اعتمدت على تسليط الضوء على مفهوم نقيضه ، وهو حالة عدم الاستقرار المالي، والتي تظهر بوضوح خلال الأزمات المالية، وذلك للوصول إلى مفهوم الاستقرار المالي.

وظهر هذا المفهوم على الساحة الاقتصادية الدولية في ظل الأزمات المالية المتلاحقة على المستويين المحلي والدولي وكما ذكرنا ذلك آنفاً. وأصبح سائداً انه يشير الى أمكانية النظام المالي بكافة مؤسساته من مواصلة وظائفه الأساسية المتمثلة في جذب المدخرات ومنح القروض وسداد المدفوعات بكفاءة. وخاصة في أوقات الأزمات المالية التي تأتي من النظام المالي أو الناتجة عن القطاع الحقيقي[8].

---

* **(ESG) : عناصر التمويل المستدام**

7 البنك المركزي المصري ، التمويل المستدام ، متاح على الموقع : https://www.cbe.org.eg/ar/sustainability/sustainable-finance

8 حيدر طالب موسى, صباح رحيم مهدي ,حيدر حسين عذافه , دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف العراقية للمدة (2009-2017) ,مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة بغداد, المجلد26 , العدد117, 2020,ص 350.

سادساً: تعريف الاستقرار المالي :

عرف الاستقرار المالي على انه هو " حالة النظام المالي حينما يكون قادرا على تسهيل (عدم إعاقة) الاداء الاقتصادي وتشتيت الاختلالات المالية (عدم التوازن للنظام المالي) التي تظهر نتيجة احداث سلبية وغير متوقعة والتي تظهر داخليا" [9] ، كذلك عّرف على أنه " هو عدم الوقوع في الازمات المالية لان الازمة المالية هي فقدان الثقة في عملة البلد او اصوله المالية الاخرى مما يتسبب في سحب المستثمرين الاجانب لرؤوس أموالهم من ذلك البلد. " [10]

ويعّرف البنك المركزي العراقي الاستقرار المالي على أنه " الحالة التي يكون فيها النظام قادراً على أداء وظائفه وتسهيل انسيابية تخصيص الموارد من المدخرين الى المستثمرين بكفاءة عالية.[11]

سابعاً: أهمية الاستقرار المالي :

وتظهر أهمية استقرار النظام المالي والمصرفي نظراً لارتباطه بجميع الأنشطة الاقتصادية، وتوفير التمويل اللازم لهذه الأنشطة، بدءاً من الاستثمارات، مروراً بالتبادل وانتهاءاً بالاستهلاك. ويتجسد النظام المالي في جوانب عديدة أهمها:[12]

1-الاستقرار المالي يساهم في تطبيق أفضل الممارسات المصرفية.

2-الاستقرار المالي شرطاً ضرورياً لتطور النظام المالي.

3-الاستقرار المالي يحسن انتقال تأثير السياسة النقدية الى القطاع الحقيقي.

4-يساهم الاستقرار المالي في زيادة الشمول المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وتأتي أهمية الاستقرار المالي من كونه يعكس قوة النظام المالي، الذي يلعب بدوره دوراً رئيسياً في تعزيز الثقة في النظام ويمنع ظهور المخاطر التي يمكن أن تزعزع استقرار "الاقتصاد".

وبهذا المعنى، يدرك صناع السياسات أن عدم الاستقرار المالي يمكن أن يؤثر على النمو ويسبب اضطرابات خطيرة، مما يؤدي إلى زيادة المخاطر المالية والتقلبات المفرطة في أسعار الأصول ويؤدي إلى أزمات مالية ومصرفية. [13]

---

[9] - Garry J. Schinasi, Defining Financial Stability, IMF, 2004, p. 8.

[10] مشتاق محمود السبعاوي واخرون , الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي , دراسة تحليلية لعينة من المصارف الاسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للأزمة المالية , مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد الثاني , العدد(2), 2012, ص69.

[11] البنك المركزي العراقي , التحول من الاستقرار النقدي الى الاستقرار المالي وتعزيز التنمية , 2017, ص20.

[12] احمد مهدي بلوافي ,البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي ,مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي , مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي , المجلد21, العدد2 ,جدة ,المملكة العربية السعودية, 2008,ص 70.

[13] -Durmus Yılmaz," Financial Security And Stability ", The OECD's 2nd World Forum on Statistics, Knowledge and Policy'Measuring and Fostering the Progress of Societies, Đstanbul,2021,p: 6.

المحور الثاني : دور التمويل المستدام في تلبية متطلبات الاستقرار المالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2023)

أولاً: استراتيجية التمويل المستدام في العراق :

تعتبر استراتيجية التمويل المستدام في العراق جزءًا من المبادرات الهادفة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية مع الأخذ في الاعتبار الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG). وتندرج هذه الاستراتيجية ضمن توجهات البنك المركزي العراقي لتعزيز الشمول المالي والاستدامة في القطاع المالي.

وتندرج هذه الاستراتيجية ضمن توجهات البنك المركزي العراقي لتعزيز الشمول المالي والاستدامة في القطاع المالي.

إن من أبرز ملامح استراتيجية التمويل المستدام في العراق :

1-اصدار اطار وطني للتمويل المستدام :

- في أكتوبر(2022) ، أعلن البنك المركزي العراقي عن إطلاق "إطار التمويل المستدام في العراق" بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ).
- يهدف الإطار إلى دمج مبادئ التمويل المستدام في سياسات البنوك، مما يمكّن النظام المالي من دعم المشاريع التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والمجتمع والحوكمة.

2-دور البنك المركزي العراقي :

- يسعى البنك المركزي إلى دمج معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) في القطاع المصرفي.
- وضع سياسات تشجع المصارف على دعم تمويل المشاريع البيئية ومشاريع الطاقة المتجددة.
- تعزيز الابتكار في القطاع المالي وتوجيه الاستثمارات نحو تحقيق التنمية المستدامة.

3-التعاون الدولي :

- التعاون مع منظمات دولية مثل GIZ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والمؤسسات المالية الدولية من أجل تطوير برامج تمويل مستدام.

4-أهداف استراتيجية التمويل المستدام:

- تقليل آثار التغير المناخي.
- تعزيز الاستقرار المالي.
- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة المستدامة.
- تحسين الشمول المالي، خاصة للفئات الضعيفة والمناطق المحرومة.

وضمن اطار استراتيجية التمويل المستدام في العراق نستعرض المحاور الآتية:

أولا: مبادئ اعلان العراق للتمويل المستدام :

يبرز إعلان العراق حول التمويل المستدام أهمية دمج العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية لتعزيز الاقتصاد الأخضر. يُعتبر هذا النهج ضروريًا لمواجهة التحديات المتعلقة بالاستدامة المالية في البلاد، خاصة في ظل اعتمادها على عائدات النفط. ومن بين المبادئ الأساسية التي يتضمنها الإعلان:

1-التحول إلى الاقتصاد الأخضر:

- يسعى العراق إلى الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، كما يتبين من مبادرات مثل استراتيجية الحزام الأخضر التي أُطلقت في عام (2011)، والتي تركز على تعزيز المساحات الخضراء وتبني الممارسات المستدامة. [14]
- تمتلك الدولة موارد مادية وبشرية كبيرة يمكن أن تسهل هذا التحول , مع تسليط الضوء على إمكانات التنمية المستدامة.

2-الاستدامة المالية :

- يبرز الإعلان أهمية الاستدامة المالية، التي تضمن تنفيذ البرامج الحكومية دون التأثير على القدرات المالية المستقبلية. **(15)**
- يدعو الإعلان إلى تقليل الاعتماد على عائدات النفط وتنويع مصادر الدخل، بهدف التخفيف من المخاطر المرتبطة بالديون الخارجية وعجز الميزانية. [16]

3-الاستثمار الأخلاقي :

- في إطار تحقيق أهداف الاستدامة العالمية، يعزز هذا الإعلان ممارسات الاستثمار المسؤولة التي تركز على الاعتبارات الأخلاقية وتدعم المبادرات المتعلقة بالتنمية المستدامة. [17]

بينما تقدم هذه المبادئ أساساً متيناً للتمويل المستدام، فإن التحديات مثل الفساد الإداري وضعف النظام الضريبي قد تعرقل التنفيذ الفعّال. لذا، فإن معالجة هذه القضايا تعد ضرورية لتحقيق أهداف التمويل المستدام في العراق.

[14] للمزيد انظر: Khudhur Jassim Hamad, Green economy and sustainable development concepts, principles and requirements for transformation in Iraq, Journal of STEPS for humanities and social sciences, Vol: 1,NO: 3, 2022.

[15] Mohammed Basheer Ismael, Financial sustainability in Iraq, a future view, Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences (KJEAS), Vol: 15, No:47, (2023),PP:505-527.

[16] B. J. FarisKhalif, A. Abedalzzeiz, The financial and cash stability and its role in financial sustainability in Iraq, Journal port science research, Vol: 4,no: 4,2022, pp:252-263.

[17] Shahida Shahimi, Siti Aisyah Zahari, Principles of Sustainability in Islamic Finance, (Informa), Islamic Finance and Sustainability 1st Edition,2025, pp: 75-104.

ثانياً: أهداف اعلان العراق للتمويل المستدام :

يهدف إعلان العراق بشأن التمويل المستدام إلى تعزيز الاستدامة المالية، ودعم الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، وتطوير آليات تمويل مبتكرة. تعتبر هذه الأهداف ضرورية لضمان الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، وتعزيز المرونة البيئية في مواجهة التحديات مثل الاعتماد على النفط وتغير المناخ. و في مقدمة تلك الاهداف نستعرض الآتي:

1-الاستدامة المالية:

- يتمحور التركيز حول تقليل الاعتماد على عائدات النفط والاقتراض من الخارج، حيث قد يؤدي ذلك إلى عدم استقرار مالي.
- تسعى الحكومة إلى تنفيذ برامج العمل مع الحفاظ على قدرات الإنفاق المستقبلية وضمان حقوق الأجيال القادمة..[18]

2-الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر:

- يواصل العراق بفاعلية تنفيذ مبادرات تهدف إلى التحول نحو الاقتصاد الأخضر، ومن بينها استراتيجيات مثل مبادرة الحزام الأخضر التي أُطلقت في عام(2011).
- تسعى الدولة إلى استغلال مواردها الوفيرة لتعزيز الاستدامة البيئية ومعالجة قضايا مثل إدارة النفايات وتوزيع موارد المياه.

3-آليات تمويل مبتكرة :

- إدخال الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs) يُعتبر استراتيجية أساسية لجذب الاستثمارات في المشاريع المستدامة.
- يمكن أن تسهم هذه الشراكات في تسريع تطوير أدوات التمويل الأخضر، مثل السندات الخضراء والتمويل الجماعي، لدعم المبادرات البيئية. [19]

على الرغم من أن هذه الأهداف تعتبر طموحة، إلا أنها تواجه تحديات مثل عدم الاستقرار السياسي والحاجة إلى هياكل حوكمة فعالة لضمان التنفيذ الناجح. لا يزال تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية الفورية وأهداف الاستدامة على المدى الطويل يمثل مصدر قلق كبير لمستقبل العراق.

[18] Mohammed Basheer Ismael, op.cit,pp: 505-527.
[19] Jorge Fernández Gómez, "FINANCING SUSTAINABLE PROJECTS AND ACTIVITIES. Innovative schemes based on public-private partnerships ", Cuadernos Orkestra, 2024, pp:1-45.

ثالثاً: واقع التمويل المستدام في دولة العراق : [20]

رغم التحديات الاقتصادية والبيئية والسياسية التي تواجه العراق، فقد بدأ في السنوات الأخيرة إدراك متزايد بأهمية التحول نحو التمويل المستدام كأداة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. ويُمكن القول إن واقع التمويل المستدام في العراق لا يزال في مراحله الأولية، إلا أن هناك مؤشرات مهمة على تطور هذا القطاع، مدعومة بمبادرات من قبل البنك المركزي العراقي بالتعاون مع مؤسسات دولية.

في عام (2022)، أطلق البنك المركزي العراقي وثيقة بعنوان "إطار التمويل المستدام في العراق"، والتي تُعتبر أول خطوة رسمية نحو دمج مبادئ التمويل المستدام في السياسات المصرفية الوطنية. يهدف هذا الإطار إلى دعم المؤسسات المالية في اعتماد معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG)، من خلال وضع سياسات تمويل تعزز المشاريع الخضراء، والطاقة المتجددة، وريادة الأعمال المستدامة.

بالإضافة إلى ذلك، يسعى البنك المركزي إلى تعزيز وعي البنوك بأهمية تضمين مخاطر التغير المناخي والاستدامة في قرارات الإقراض والاستثمار. ومع ذلك، لا يزال التطبيق الفعلي محدودًا بسبب نقص الأطر التنظيمية الملزمة، وضعف قدرات المؤسسات المالية، وانخفاض الثقافة المؤسسية المتعلقة بمبادئ (ESG). وعلى المستوى التشريعي، تظل الحاجة قائمة لتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي بهدف تشجيع الاستثمارات المستدامة، وربطها بإجراءات الحوكمة البيئية والاجتماعية.

رابعاً: الاقتصاد العراقي : أسباب قوة الاقتصاد والتحديات :

أولاً: مواطن قوة الاقتصاد:

يعتبر العراق، الذي ارتبط اسمه تاريخيا بثروات النفط، الآن في مرحلة حاسمة من مسيرته الاقتصادية. إذ يمتلك ثروات طبيعية تتجاوز قيمتها 16 تريليون دولار، مما يجعله في المرتبة التاسعة عالميًا من حيث احتياطيات الموارد. ويمتلك العراق القدرة على تحويل اقتصاده من الاعتماد على النفط إلى اقتصاد متنوع ومستدام. إذ أن مستقبل الاقتصاد العراقي يعتمد على تحويل ثرواته الطبيعية إلى أصول إنتاجية. وهذا التحول سيكون ضروريا لنمو الاقتصاد على المدى الطويل وتحقيق التنوع الاقتصادي.

ويمكن تلخيص أبرز نقاط قوة الاقتصاد العراقي بالآتي:

1-**الثروة النفطية الضخمة :**

يحتل العراق المرتبة الخامسة عالميًا من حيث احتياطي النفط، الذي يبلغ (148) مليارًا و(800) مليون برميل. ويُعتبر العراق ثاني أكبر منتج للنفط الخام في منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك" بعد السعودية، حيث يصل متوسط إنتاجه إلى (4.6) مليون برميل يوميًا في الظروف الطبيعية. يعتمد العراق بشكل كبير على إيرادات النفط، التي تموّل نحو(95%) من نفقات الدولة، ويخطط للوصول إلى إنتاج (8)ملايين برميل يوميًا. وخلال العقدين المقبلين. يعتبر النفط

[20] البنك المركزي العراقي ,إطار التمويل المستدام في العراق [PDF] ,بغداد: البنك المركزي العراقي, مصدر سبق ذكره.

المحرك الأساس لمعظم الأنشطة الاقتصادية في العراق، سواء من حيث الإنتاج أو التجارة أو المالية. ومن الطبيعي أن يتأثر هذا القطاع بالأزمات الاقتصادية وتقلبات أسواق النفط العالمية، كما حدث مؤخراً نتيجة جائحة كورونا التي أدت إلى تراجع أسعار النفط على مستوى العالم. [21]

2-الموقع الجغرافي الاستراتيجي :

يقع العراق في نقطة التقاء بين قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا، مما يمنحه أهمية كبيرة باعتباره ممراً لوجستيا محتملاً لنقل الطاقة والبضائع. كما يمتلك منافذ بحرية عبر الخليج العربي، مما يعزز دوره في التجارة الإقليمية والدولية. تتجلى الأهمية الجغرافية والاستراتيجية للعراق في منطقة الشرق الأوسط من خلال موقعه وموارده الطبيعية وتنوع سكانه. يحد العراق من الغرب ست دول هي: تركيا وإيران وسوريا والأردن والمملكة العربية السعودية والكويت، مما يجعله نقطة تقاطع حيوية للتجارة الإقليمية والديناميكيات السياسية. ،[22] يمتلك العراق خطًا ساحليًا ضيقًا على طول شمال الخليج العربي، مما يوفر له وصولًا بحريًا محدودًا يؤثر على عمقه الاستراتيجي وسياسته الخارجية. هذا الموقع لا يجعل العراق لاعبًا مركزيًا في الجغرافيا السياسية الإقليمية فحسب، بل يعرضه أيضًا لتأثيرات وضغوط خارجية متنوعة. كما أن التنوع البيولوجي الغني والمناظر الطبيعية المتنوعة تعزز من أهميته الاستراتيجية. ومع ذلك، فإن الخصائص الجغرافية للعراق تطرح تحديات أيضًا، مثل التعرض للتدخل الخارجي والاعتماد على موارد المياه العابرة للحدود. تشكل هذه العوامل مجتمعة الواقع الاستراتيجي للعراق في المنطقة . [23]

3-الثروات الطبيعية الأخرى : [24]

بالإضافة إلى احتياطياته النفطية الضخمة، يتمتع العراق بوفرة كبيرة من الغاز الطبيعي، حيث تُقدر احتياطياته بنحو (132) تريليون قدم مكعب وفقًا لوكالة الطاقة الدولية (IEA) لعام(2022) علاوة على ذلك، يزخر العراق بموارد معدنية قيّمة، مثل الكبريت والفوسفات، التي تُعد من بين الأكبر عالميًا. يمتلك العراق إمكانات هائلة تؤهله للعب دور رئيسي في تعزيز نهضته الاقتصادية، سواء عبر موارده الطبيعية، من احتياطات النفط والغاز، أو من خلال إمكاناته في القطاع الزراعي، إضافة إلى موقعه الاستراتيجي وتنوعه الديموغرافي. ومع ذلك، لم يتمكن البلد من استغلال هذه الموارد بالشكل الأمثل لدعم اقتصاده أو تحقيق الاستقرار الاجتماعي والمعيشي لسكانه، وهو ما تعكسه التحديات المستمرة في الخدمات العامة والقطاعات الحيوية. في الواقع، ساهمت عدة عوامل، من ضعف المؤسسات العامة وهشاشة أنظمة الحوكمة إلى سوء إدارة الموارد المتاحة، في إعاقة الاستفادة الكاملة من هذه الإمكانات، مما أدى إلى الظروف الصعبة التي يواجهها العراق اليوم.

[21] متاح على الرابط: https://www.almayadeen.net/news/economic/

[22] Al-Sheikhly Of, Letter to the Editor of Entomology, Ornithology, and Herpetology: Current Research, (OMICS International),2016, Vol: 5,no: 2, pp: 1-1.

[23] للمزيد أنظر: SpaceXRAcademy , Iraq, (CERN European Organization for Nuclear Research),2022.

[24] متاح على الرابط: https://fanack.com/ar/economy/features-insights/iraq-of-great-resources-and-deep-crises~234854/#:~:text=

- القاعدة السكانية الشابة : ([25]

يعد العراق اليوم مثالًا جليًا على ما يُعرف بـ"الفرصة الديموغرافية"، إذ يمتلك نسبة كبيرة من السكان الشباب. ووفقًا لتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان(UNFPA, 2023) ، فإن نحو (60%) من إجمالي سكان العراق هم من الأفراد الذين تقل أعمارهم عن (25) عامًا، مما يعزز إمكانات النمو والتنمية. ان الأبعاد الاقتصادية الاساسية لهذه القاعدة تتمثل بالآتي:

1-**مورد بشري ضخم للنمو الاقتصادي:** فإذا تم استثمار هذا المورد الشاب بشكل فعّال من خلال تحسين التعليم والتدريب المهني، فإنه يمكن أن يسهم في زيادة الإنتاجية وتعزيز الابتكار، مما يدعم التحول نحو اقتصاد متنوع ومستدام.

2-سوق استهلاكي داخلي قوي:حيث يشير وجود شريحة شابة كبيرة إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، مثل التكنولوجيا والتعليم والترفيه، مما يعزز من فرص الاستثمار المحلي والأجنبي.

3-فرص تنمية القطاعات الجديدة: تعتمد قطاعات مثل الاقتصاد الرقمي، ريادة الأعمال، الصناعات الإبداعية، والطاقة المتجددة على طاقات شبابية متعلمة ومبتكرة، وهو ما يتوفر بشكل طبيعي في العراق.

وتعتبر القاعدة السكانية الشابة في العراق فرصة استراتيجية، ولكنها تتطلب إصلاحات اقتصادية وسياسات تنموية مدروسة. في غياب هذه السياسات، قد تتحول هذه الفرصة إلى عبء اقتصادي واجتماعي.

5- القدرات الزراعية:

تعتبر الزراعة في العراق عنصراً حيوياً في الاقتصاد، حيث تقوم بدور اساسي في تنويع مصادر الدخل بعيدًا عن الاعتماد على النفط. ويمتلك هذا القطاع القدرة على المساهمة بشكل كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز الأمن الغذائي، وتحسين مستوى دخل الأسر. يمكن للقطاع الزراعي أن يسهم في تنويع الاقتصاد العراقي من خلال توفير المنتجات الغذائية الأساسية وتوليد عائدات من التصدير، وهو أمر بالغ الأهمية نظرًا للاعتماد المفرط الحالي على النفط، الذي يمثل أكثر من (99٪) من الصادرات. ([26]

و تشير البيانات التاريخية إلى أن حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي زادت من (14٪) إلى (35٪) خلال التسعينيات نتيجة للعقوبات، مما يبرز دورها الحيوي في الأوقات الصعبة، خاصة في فترة ما بعد العقوبات. و تسهم الزراعة في العراق في تعزيز الأمن الغذائي، وتوظف عددًا كبيرًا من الأيدي العاملة، وتوفر السلع الأساسية تاريخيًا،

[25] UNFPA. *Iraq Population Situation Analysis 2023*. United Nations Population Fund. متاح عبر الرابط: https://iraq.unfpa.org/en/publications/iraq-population-situation-analysis-2023

[26] Sabah Feyhan Mahmoud,Heba Adel Z. Al-Sabbagh, The contribution of the agricultural sector to the strengthening of Iraq's economic diversification strategy for the period (2004-2019), Mağallaẗ Tikrīt li-l-'ulūm al-zirā'aẗ , Tikrit University, Vol: 22,no: 2, 2022 ,pp: 20-35.

على الرغم من التحديات التي تواجهها مثل النزاعات العسكرية وتدهور البنية التحتية، والتي تؤثر سلبًا على الإنتاجية والتجارة. [27]

يواجه القطاع الزراعي تحديات جسيمة، مثل ندرة المياه، والممارسات الزراعية التقليدية، والتدهور البيئي، مما يؤثر سلبًا على الإنتاجية. على الرغم من وجود إمكانيات كبيرة، يعاني هذا

القطاع من نقص في البنية التحتية وصعوبة الوصول إلى الأسواق، مما يعيق قدرته على المنافسة مع الواردات . [28]

-الإرث الحضاري والسياحي :

يعتبر التراث الثقافي والسياحي عنصرا أساسيًا في تعزيز الاقتصاد الوطني، حيث يسهم في جذب السياح وتعزيز التنمية المحلية وتعزيز الممارسات المستدامة. فالتفاعل بين التراث الثقافي والسياحة لا يقتصر على زيادة أعداد الزوار فحسب، بل يعزز أيضًا الاقتصادات المحلية عبر عدة قنوات. ويمكن ان نستعرض الجوانب الرئيسية لهذه العلاقة على النحو الآتي :

1-التأثير الاقتصادي لمواقع التراث الثقافي:

تساهم مواقع التراث العالمي لليونسكو بشكل ملحوظ في زيادة عدد السياح الدوليين، حيث يرتبط كل موقع جديد بزيادة قدرها (0.22٪) في عدد الزوار. وفيما يخص العراق فإن تأثير التراث الثقافي والسياحي على القوة الاقتصادية فيه كبير جدا، نظرًا لتاريخه الغني وثروته الأثرية. يُعرف العراق، الذي يُعتبر مهد الحضارة، بامتلاكه العديد من المواقع الأثرية التي لا تزال غير مستغلة بشكل كافٍ في مجال السياحة. يمكن أن يُسهم هذا التراث في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال السياحة، مما يُحفز الاقتصاد المحلي ويخلق فرص عمل جديدة. ويمكن قراءة جوانب هذا التأثير باختصار على النحو الآتي:

أ- التراث الثقافي كأصل اقتصادي :

تُعد المواقع الأثرية في العراق، مثل أور، من العوامل الأساسية في جذب السياح المهتمين بالحضارات القديمة، مما يسهم في تعزيز النشاط الاقتصادي. كما يلعب التراث الثقافي والسياحي دورًا كبيرًا في تعزيز القوة الاقتصادية للعراق من خلال استقطاب السياح، خاصة عشاق التاريخ. وهذا بدوره يحفز الاستثمار السياحي ويعزز القيم الثقافية والاقتصادية للمواقع التاريخية، مما يدعم الاقتصاد في النهاية. [29]

[27] Randy Schnepf, Iraq's Agriculture: Background and Status,2003 , (Library of Congress. Congressional Research Service.)

[28] المصدر السابق نفسه .

ب- استراتيجيات التنمية السياحية:

يمكن أن يسهم تطبيق استراتيجيات تسويق سياحي فعالة في زيادة الوعي بالمواقع التاريخية في العراق، مما يعزز من جذب السياحة المحلية والدولية على حد سواء. [30] ويمكن أن يسهم دمج القيم غير الملموسة المرتبطة بهذه المواقع في تعزيز جاذبيتها للزوار، مما يزيد من تحفيز الاستثمار السياحي فيها.

جـ -الفوائد الاجتماعية والاقتصادية:

كذلك يمكن أن تسهم زيادة السياحة في تحقيق فوائد اقتصادية مباشرة، مثل توفير فرص العمل وتعزيز الأعمال المحلية، بالإضافة إلى الفوائد غير المباشرة التي تتمثل في تحسين البنية التحتية وتطوير المجتمع . [31]

يمكن أن تعزز سياحة التراث الثقافي الشعور بالفخر والهوية الوطنية، مما يسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي والاستقرار في المنطقة. في المقابل، يمثل الاستقرار السياسي المستمر والمخاوف الأمنية في العراق تحديات كبيرة أمام تحقيق الإمكانات الاقتصادية لتراثه الثقافي بشكل كامل. لقد أدى نهب وإهمال المواقع الأثرية إلى عرقلة التنمية السياحية، مما يبرز أهمية وجود بيئة مستقرة لجذب الاستثمارات والزوار.

ثانياً : أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد :

في تقرير للبنك الدولي فأن الاقتصاد العراقي يواجه تحديات خطيرة وملحة من خلال :[32]

1-انخفاض أسعار النفط واستمرار تعرض العراق لتقلبات في سوق النفط.

2- تترافق الاحتياجات التمويلية الناتجة عن عودة ظهور العصابات الارهابية مع تداعيات فيروس كورونا القاتل، بالإضافة إلى سوء الإدارة والتخطيط، وانتشار الفساد الكبير. كل هذه العوامل أدت إلى تدهور حاد في النشاط الاقتصادي والمالية العامة وميزان المدفوعات.

3- تتمثل التحديات في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وإجراء إصلاحات هيكلية تهدف إلى تحسين جودة الخدمات العامة، بالإضافة إلى إعادة هيكلة البنية التحتية الأساسية، وذلك في ظل المخاطر المتزايدة الناتجة عن تفاقم الصراع.

4- تدهورت الأوضاع الاقتصادية والأمنية، مما أسفر عن ارتفاع معدلات الفقر وعدم الاستقرار والبطالة، بالإضافة إلى انكماش معدل النمو الاقتصادي.

---

[29] S. Ali,Ghusoon Najm Abdulzahra ,The Role of Intangible Values for Historic Places in Stimulating Tourism Investment (Ur City in Iraq-Case Study, International Journal of Design & Nature and Ecodynamics, Vol: 17,no: 3, 2022, pp: 383-390.

[30] المصدر السابق نفسه.

[31] Advances in spatial science ,Elisa Panzera, From Cultural Heritage to Economic Development Through Tourism, 2022, pp:65-85.

[32] متاح على الرابط : https://bcled.org/AF

5- تراجع الاقتصاد غير النفطي بنسبة (7%).

6- تأثير أزمة أسعار النفط، بالإضافة إلى ظهور التنظيمات الارهابية وانعدام الاستقرار السياسي، على استهلاك القطاع الخاص واستثماراته، وكذلك على محدودية الإنفاق الحكومي في مشاريع الاستثمار.

7- ارتفعت مستويات الفقر، حيث زاد عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر بنحو (2.8)مليون شخص بنهاية عام(2014). واستمر هذا الاتجاه في عام (2020)، الذي شهد أزمات مالية واقتصادية وصحية.

8- ارتفاع عدد العاطلين عن العمل وهجرة أكثر من (3) ملايين عراقي.

أن مواجهة التحديات الاقتصادية للعراق تتطلب : [33]

1- اعتماد سياسات تدعم بدائل تنمية مستدامة ضمن إطار زمني محدد، مع التركيز على تطوير قطاعات الصناعة والزراعة والنقل والسياحة، بالإضافة إلى القطاعات الأخرى التي تعاني من التهميش.

2- تنويع مصادر الدخل الوطني.

3- ضمان إدارة فعالة لموارد الدولة.

4-مكافحة الفساد في المجالات الإدارية والمالية والسياسية.

5- التركيز على الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

6- تطوير استراتيجية اقتصادية وطنية وإجراء إصلاحات في السياسة المالية والنقدية .

المحور الثالث : التمويل المستدام ومتطلبات الاستقرار المالي في العراق: اتجاهات التمويل المستدام و تحليل التطورات في العراق

اولا: اتجاهات التمويل المستدام :

يتبلور دور و اتجاهات التمويل المستدام في العراق لتحقيق الاستقرار المالي من خلال الاعتماد الكبير على عائدات النفط، والحاجة الملحة إلى تنويع الاقتصاد، وتنفيذ سياسات نقدية فعالة. وتبرز الدراسات الحديثة أهمية السياسات المالية والنقدية في تعزيز الاستدامة المالية، خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط وارتفاع الدين العام.

إن المرتكزات الاساسية لاتجاهات التمويل المستدام لتحقيق الاستقرار المالي في العراق تتمحور حول مجموعة من السياسات والإصلاحات التي تستهدف الموازنة بين المتطلبات الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، وفيما يلي أبرز هذه الاتجاهات:

[33] المصدر السابق نفسه .

1-التنويع الاقتصادي: يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على العائدات النفطية، حيث تُعتبر صادرات النفط المصدر الرئيس للإيرادات. وهذا يجعله عرضة للضعف في حال انخفاض الأسعار. كما أن مساهمة الإيرادات غير النفطية تظل محدودة، إذ تشكل الموارد غير النفطية(4%) فقط من الموازنة[34] ,لذلك فإن هنالك حاجة ملحة لإجراء إصلاحات في النظام الضريبي وتطوير استراتيجيات لتنويع الاقتصاد.

2-تأثير السياسة النقدية:تُعتبر السياسة النقدية الفعالة عنصراً أساسياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث تقوم بدور محوري في إدارة المعروض النقدي ومواجهة الضغوط التضخمية. وقد أثبتت تدخلات البنك المركزي، مثل تعديل تحويلات الخزينة والتحكم في المعروض النقدي، فعاليتها في تعزيز الاستدامة المالية، خاصة في أوقات انخفاض أسعار النفط.[35]

3-إدارة الديون الخارجية:لم يُستغل اعتماد العراق على الدين الخارجي بشكل فعّال، حيث يتم توجيه معظم هذه الأموال نحو الإنفاق الاستهلاكي بدلاً من الاستثمارات الإنتاجية، مما يهدد الاستدامة المالية. كما أن تزايد الدين الداخلي نتيجة الاقتراض العام يزيد من الأعباء المالية، مما يبرز أهمية اتباع نهج استراتيجي في إدارة الديون والاستثمار في مشاريع البنية التحتية. [36]

4- تنويع مصادر الإيرادات العامة: ان العراق يعتمد اعتمادًا كبيرًا على الإيرادات النفطية (أكثر من 90%من الإيرادات)، وهذا يُعرض المالية العامة لصدمات الأسعار العالمية. الاتجاه المستدام يتمثل هنا في: توسيع القاعدة الضريبية عبر إصلاح نظام الضرائب وتفعيل ضريبة الدخل والقيمة المضافة. بالاضافة الى تنشيط القطاعات غير النفطية مثل الزراعة، السياحة، والصناعة التحويلية. و كذلك تشجيع الشراكات مع القطاع الخاص لتخفيف العبء على المالية العامة.

5- إصلاح الإنفاق العام: ان تحسين كفاءة الإنفاق يتم عبر مراجعة دعم الطاقة والرواتب الحكومية، وتحويل الدعم إلى الفئات المستحقة. وكذلك تعزيز الشفافية والرقابة المالية للحد من الهدر والفساد. بالاضافة الى التحول نحو الإنفاق الإنتاجي بدلاً من الإنفاق التشغيلي.

---

[34] B. J. FarisKhalif, A. Abedalzzeiz, The financial and cash stability and its role in financial sustainability in Iraq, Journal port science research, Vol: 4,no: 4,2021,pp: 252-263.

[35] Mohammed Sabri Al-Aside, Lawrence Yahiya Saleh Al- Kubaisi, Relationship Analysis Between Monetary Policy and Financial Sustainability in Iraq For the Period 2015–2021, Journal of Economics and Administrative Sciences –JEAS, University of Baghdad - College of Administration and Economics, Vol: 29, No: 137, (2023),pp:112-130.

[36] Mahdi Bashir Mahmoud Al-Obaidi, Abdulrahman Najm Almashhadani, Assessment of the Financial Sustainability of External Debt in Iraq: an Econometric Analysis, International Journal of Professional Business Review , Vol: 7,no: 5, 2022,pp:1-24.

6- التمويل الأخضر والمناخي: ان تبني أدوات التمويل الأخضر (مثل السندات الخضراء) يعد مهماً لتمويل مشاريع الطاقة النظيفة، ومعالجة آثار تغيّر المناخ في المحافظات الجنوبية. ودمج البعد البيئي في السياسات المالية لضمان استدامة الموارد.

- **تعزيز الاستقرار النقدي والمالي:** ان التنسيق بين السياسة المالية والنقدية يكون ضروريا للسيطرة على التضخم وسعر الصرف. كذلك من المهم تطوير سوق مالية مستدامة تدعم تمويل المشاريع طويلة الأجل.

8- التوجه نحو الرقمنة المالية: ان التحول نحو النظام المالي الرقمي يعد مهما لزيادة الشمول المالي، وتقليل التهرب الضريبي، وتعزيز الكفاءة. و كذلك دعم المؤسسات المالية الصغيرة والمتوسطة لتوفير التمويل للقطاع الخاص المنتج.

9- تفعيل الدور المؤسسي والتشريعي: و لدعم اتجاهات التمويل المستدام من الضروري سن تشريعات تدعم التمويل المستدام، وتعزيز استقلالية المؤسسات الرقابية. الى جانب إنشاء هيئات معنية بمتابعة أهداف التنمية المستدامةً في السياسات المالية.

ان الاتجاهات الآنفة الذكر كل منها تعكس توجها نحو الاستقرار المالي، ولكن تظل هناك تحديات قائمة تعترض كل اتجاه ، خاصة في مجالي تنويع الاقتصاد وإدارة الديون بشكل فعال. كما أن الاعتماد المستمر على عائدات النفط يمثل خطر حقيقي يعترض السبيل امام مسارات التمويل المستدام في العراق ، مما يدل على أنه في ظل غياب إصلاحات جذرية، سيبقي تحقيق الاستدامة المالية الحقيقية أمراً بعيد المنال.

ثانيا: طبيعة النظام المالي السائد: الواقع والتحديات

يتميز النظام المالي في العراق بوجود قطاع مصرفي تهيمن عليه المؤسسات الحكومية، ويواجه تحديات كبيرة في مجالات التنظيم وتطوير السوق. كما إن المشهد المالي فيه يتطلب بشكل مستمر تحديث ودمج بين البنوك الخاصة، التي لا تزال في مرحلة التطور من حيث ممارساتها. وبهذا الصدد لابد من تسليط نظرة عامة على العديد من الجوانب المهمة التي تحدد بيئة النظام المالي في العراق ، وسيكون ذلك من خلال الآتي:

1-هيمنة البنوك المملوكة للدولة :

يرتكز النظام المالي العراقي بشكل أساسي على البنوك، حيث تسيطر البنوك المملوكة للدولة على معظم الأصول. وبالرغم من أن البنوك الخاصة فيه بدأت بالظهور ، إلا أنها تحتاج إلى تعزيز أكبر لتبني الممارسات المصرفية الحديثة.[37] كما انه بالرغم من أن هذه البنوك الخاصة تسير باتجاه التقدم والتطور ، لكنها بحاجة إلى المزيد من التطوير.

وفي الوقت الذي تعاني فيه البورصة من نقص في رأس المال، يظل قطاع التأمين صغيرا وغير منظم، وتفتقر البنية التحتية المالية إلى القوة. حيث تعمل الحكومة جاهدة على تعزيز الشفافية وتحسين الوصول إلى المعلومات المالية، مما يساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات مستنيرة ويعزز الثقة في النظام المالي. وتهدف هذه الجهود إلى بناء نظام مالي

[37] Sahar Nasr, Iraq - Financial sector review, Research Papers in Economics(World Bank, Washington, DC),2011, pp: 1.-

أكثر استدامة ومرونة، مما يمكّن العراق من جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية الضرورية لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة. [38]

2البنية التحتية المالية الضعيفة :

تُعاني البنية التحتية المالية في العراق من تأخر واضح، مما يعيق الوصول إلى التمويل، خصوصًا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومبادرات التمويل المتناهي الصغر. كما أن النظام المالي الحالي يعاني من خلل وظيفي، ويتميز بإطار تنظيمي ضعيف ومؤسسات غير فعالة. إن إعادة بناء قطاع مالي قوي وحديث، لا سيما القطاع المصرفي، هي عملية معقدة وطويلة الأمد تتطلب موارد كبيرة ودعما فنيا مستمرا. ولتحقيق هذه الأهداف، من الضروري أن تقوم الحكومة بتنفيذ إصلاحات شاملة تعالج الثغرات التنظيمية وتعزز الكفاءة التشغيلية للمؤسسات المالية. وتعتبر هذه الإصلاحات خطوة حيوية نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث ستساهم في تحسين بيئة الأعمال وجذب المزيد من المستثمرين الذين يبحثون عن فرص واعدة. [39]

ولكن مما تجدر الاشارة اليه ، ان قطاع التأمين لا يزال محدودا وغير منظم بشكل كبير، مما يضيف تعقيدًا إلى المشهد المالي. [40]

3-الحاجة الى الإصلاح التنظيمي:

يعاني النظام المالي في العراق من خلل وظيفي، حيث يتميز بإطار تنظيمي ضعيف ومؤسسات غير فعالة. على الرغم من أهمية القطاع المصرفي، إلا أنه يعاني من تأخر كبير، ويفتقر إلى سوق أولية للديون الحكومية وسوق بين البنوك، مما يعقد تنفيذ السياسة النقدية. ومن المتوقع أن تستغرق عملية إعادة البناء وقتًا طويلاً وتتطلب موارد فنية ومالية كبيرة. لمعالجة هذه التحديات، الامر الذي يجعل من الضروري اعتماد استراتيجيات مبتكرة تشمل تعزيز الشفافية وتطبيق معايير صارمة للحوكمة، مما سيساهم في بناء ثقة الجمهور والمستثمرين في النظام المالي . [41]

وبالرغم من هذه الملامح العامة لطبيعة النظام لمالي في العراق، فإنه توجد رؤية لنظام مالي أكثر تكاملاً وشفافية يتوافق مع المعايير الدولية، مما يمكن أن يسهم في تعزيز الانتعاش الاقتصادي ونمو القطاع الخاص في العراق. ومع ذلك، يتطلب تحقيق هذه الرؤية التغلب على عقبات هيكلية كبيرة.

[38] للمزيد أنظر:
Sahar Nasr, Republic of Iraq : Financial Sector Review (World Bank, Washington, DC),2016

[39] Samer El-Daher, Iraq - United Nations/World Bank Joint Needs Assessment : Financial sector,2003,pp:1-2.

[40] Sahar Nasr, op.cit,p:1.

[41] للمزيد انظر: Robert Looney, Banking on Baghdad: Financial Change in Postwar Iraq; Strategic Insights, (Monterey, California. Naval Postgraduate School) ,vol:3,no:5, 2004.

ثالثا: الملامح العامة والتحديات للاستقرار المالي :

عرف البنك المركزي العراقي الاستقرار المالي بأنه الحالة التي يتمكن فيها القطاع المالي والمصرفي من مواجهة المخاطر أو أي تأثيرات سلبية قد تؤثر على الوضع الحالي أو المستقبلي لنمو الاقتصاد الوطني وتطوره. [42] كذلك يمكن تعريف الاستقرار المالي بأنه فعالية جميع مكونات النظام المالي في العمل بشكل متكامل، وذلك في ظل غياب التقلبات والتوترات التي قد تؤثر سلبًا على الوضع الاقتصادي بشكل عام.[43]

وعلى الرغم من تنوع مفاهيم الاستقرار المالي، إلا أن هناك توافقًا كبيرًا في الآراء حوله. ويمكن تحديد الخصائص الرئيسية للاستقرار المالي في عدة نقاط، منها قدرة النظام المالي على تقديم الخدمات المالية بكفاءة وتوجيه الائتمان نحو الاستثمارات المنتجة. كما يتمثل الاستقرار المالي في مرونة النظام، التي تتيح له تحمل الصدمات الداخلية والخارجية، مثل الأزمات الاقتصادية والأوبئة. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب الاستقرار المالي استقرار الأسواق المالية وغياب التقلبات الحادة في اسواق الأسهم والسندات وكذلك أسواق الصرف, إضافة الى الشفافية من خلال توفر المعلومات الدقيقة والموثوقة عن أداء المؤسسات المالية والأسواق. [44]

ومن أبرز التحديات التي تعترض الاستقرار المالي في العراق هي:

يعاني الاستقرار المالي في العراق من ضعف واضح بسبب الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية. هذا الاعتماد يؤدي إلى تقلبات حادة في الميزانية العامة، حيث يتزايد العجز المالي خلال فترات انخفاض أسعار النفط. في الفترات التي شهدت انخفاضاً كبيراً في الأسعار العالمية، مثل الفترة من (2014) إلى (2016)، واجهت الحكومة العراقية تحديات كبيرة في تمويل نفقاتها العامة، مما أثر سلباً على الإنفاق التنموي والخدمات.

يعاني الاقتصاد العراقي من نقص في التنويع، حيث يعتمد بشكل كبير على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. تسهم القطاعات غير النفطية بنسب ضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعل البلاد عرضة لتقلبات أسعار النفط ويقلل من قدرتها على تحقيق استقرار اقتصادي مستدام. [45]

بالإضافة إلى ذلك، تعاني البلاد من زيادة ملحوظة في مستويات الدين العام نتيجة العجز المالي المستمر. وقد اضطرت الحكومة إلى الاقتراض من الداخل والخارج لتمويل نفقاتها، مما أدى إلى تفاقم عبء الدين العام. وهذا يشكل تحدياً إضافياً للاستقرار المالي ويقلل من قدرة الحكومة على الاستثمار في القطاعات الحيوية. [46]

ولازال الانفاق العام المرتفع يشكل عائقًا آخر، حيث تُخصص نسبة كبيرة منه للرواتب والأجور ودعم الطاقة. وهذا التوزيع غير المتوازن يُقلل من المرونة المالية للدولة ويُحد من قدرتها على التعامل بفعالية مع الأزمات الاقتصادية أو تخصيص الموارد لتطوير البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية. [47]

---

[42] البنك المركزي العراقي , تقرير الاستقرار المالي , 2010, ص: 11.
[43] أحمد شفيق الشاذلي , الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه , منشورات صندوق النقد العربي , 2014, ص: 11.
[44] Irina, Morozova and Ramilevna, Liliya, Financial Stability Concept: Main Characteristics and Tools, Volgograd State Technical University, Volgograd, Russia,2013.pp:857-858.
[45] عباس رشدي العماري , إدارة الازمات في عالم متغير, مركز الاهرام للترجمة والنشر, القاهرة , الطبعة الأولى ,1993, ص: 16.
[46] محمد صالح المنجد , الأزمة المالية , مجموعة زاد للنشر, الرياض , 2008, ص: 82 .

رابعا: تحليل تطورات مؤشرات التمويل المستدام :

يكشف تحليل مؤشرات التمويل المستدام في العراق خلال المدة (2010 إلى 2023) عن وجود تحديات كبيرة وتحسينات تدريجية في مجالي الشمول المالي وإعداد تقارير الاستدامة. ورغم الجهود المبذولة، لا يزال أداء العراق أقل من المعايير الدولية، مما يتطلب اتخاذ المزيد من المبادرات الاستراتيجية. وفيما يلي تتبع لبعض مؤشرات التمويل المستدام على مستوى جمهورية العراق , كما هو موضح في الجدول الآتي :

جدول (1): تطورات مؤشرات التمويل المستدام على مستوى العراق للمدة (2010-2023)

السنة	مؤشر الوقود الاحفوري	مؤشر المصادر المتجددة في انتاج الكهرباء	مؤشر استهلاك الطاقة الكهرومائية	معدل التضخم
2010	%97.2	%0.0	%1.8	%2.4
2011	%97.4	%1.4	%1.9	%5.6
2012	%96.8	%0.0	%1.7	%6.1
2013	%96.4	%0.10	%1.5	%1.9
2014	%96.6	%0.10	%1.3	%2.2
2015	%96.3	%0.10	%1.2	%1.4
2016	%97.6	%0.10	%1.0	%0.5
2017	%98.1	%0.10	%0.9	%0.2
2018	%98.7	%0.40	%0.9	%0.4
2019	%97.9	%0.30	%0.7	%-0.2
2020	%97.8	%0.30	%0.7	%0.6
2021	%98.2	%1.0	%0.6	%6.0

[47] محمد حازم عباس , تحليل العلاقة بين الإنتاج النفطي والاستقرار المالي في العراق : دراسة مقارنة مع الدول الخليجية في ظل الازمات الاقتصادية العالمية , مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية , المجلد (17), العدد (56) ,2025, ص: 1051.

2022	%98.7	%1.0	%0.6	%5.0
2023	----	----	----	%4.4

المصدر: تم أعداد الجدول بالاعتماد على :

-مجموعة بيانات البنك الدولي.

-البنك المركزي العراقي ,دائرة الإحصاء والأبحاث , النشرة الإحصائية السنوية سنوات مختلفة .

ويوضح الجدول أعلاه بعض مؤشرات التمويل المستدام على مستوى العراق خلال المدة (2010-2023) ، والتي يمكن متابعة تطوراتها على النحو الاتي:

أولًا، يظهر من البيانات استمرار **الاعتماد شبه الكامل على الوقود الأحفوري** في إنتاج الكهرباء، حيث تراوحت نسبته بين (96.3% و98.7%) طوال الفترة محل الدراسة. هذا يعكس محدودية التنوع في مزيج الطاقة وغياب التحول الفعلي نحو مصادر الطاقة النظيفة، على الرغم من التحديات البيئية والاقتصادية المصاحبة لهذا النوع من الطاقة.

ثانيًا، **المصادر المتجددة للطاقة** سجلت نسبًا ضعيفة للغاية، إذ لم تتجاوز (1.4%) في أي سنة من السنوات، مما يشير إلى أن الاستثمار في هذا المجال لا يزال محدودًا ولم يرتقِ إلى المستوى المطلوب لمواكبة التحولات العالمية في قطاع الطاقة.

أما **الطاقة الكهرومائية**، فقد شهدت تراجعًا تدريجيًا، حيث انخفضت من (1,8% في عام 2010)إلى (0.6% في عام2022). هذا التراجع قد يشير إلى انخفاض الاعتماد عليها نسبيًا أو إلى زيادة إجمالي استهلاك الطاقة بشكل تجاوز مساهمتها الثابتة.

على صعيد **معدل التضخم**، فقد شهد تقلبات ملحوظة؛ حيث سجل ارتفاعًا كبيرًا في عامي 2011 و2012 (5.6% و6.1% على التوالي)، ثم انخفض تدريجيًا إلى مستويات منخفضة خلال الفترة من 2013 إلى 2019، حيث وصل إلى (-0.2%) في عام 2019، مما يدل على وجود ضغوط انكماشية. ابتداءً من عام 2020، عاد التضخم للارتفاع، حيث بلغ (6.0%) في عام 2021 و(5.0% في عام 2022، مدفوعًا على الأرجح بآثار جائحة كوفيد-19، وتعطل سلاسل التوريد، وارتفاع أسعار الطاقة عالميًا. أما في عام (2023)، وعلى الرغم من غياب بيانات الطاقة، فقد بلغ معدل التضخم (4.4%)، وهو ما يشير إلى استمرار الضغوط السعرية.

خامسا: تحليل تطورات مؤشرات الاستقرار المالي :

ان تحليل مؤشرات استقرار القطاع المصرفي يتماشى إلى حد ما مع تحليل مؤشرات السلامة المالية المعروفة في هذا المجال. وتُستخدم هذه المؤشرات للكشف عن مدى صحة الأداء المصرفي، ولا تقتصر وظيفتها على تقييم أداء المصارف وتصنيفها واكتشاف نقاط الضعف في الأداء المالي والمصرفي فحسب، بل تشمل أيضا مراقبة ورصد

العمليات المصرفية المختلفة بهدف التوجيه والإنذار المبكر والتحذير من عدم الاستقرار المالي والمصرفي قبل حدوث المخاطر.[48]

لقد سعى البنك المركزي العراقي إلى تطوير مؤشرات الاستقرار المالي، حيث أصدر لأول مرة التقرير السنوي للاستقرار المالي في عام (2010). و قد اعتمد التقرير على مجموعة من المؤشرات، شملت الموجودات مثل الائتمان النقدي والقروض المتعثرة والاستثمارات المصرفية، بالإضافة إلى المطلوبات التي تضمنت الودائع المصرفية والاحتياطي القانوني ورؤوس الأموال. كما تناول التقرير كفاية رأس المال ونسبة السيولة. واستمر البنك المركزي في استخدام هذه المؤشرات حتى عام (2017)، ثم اعتمد خلال المدة من (2016إلى 2021) على المؤشرات التي اقترحها صندوق النقد الدولي في تقاريره للاستقرار المالي. وفيما يلي تتبع لبعض مؤشرات الاستقرار المالي على مستوى العراق , كما هو موضح في الجدول الآتي :

الجدول (2) تطور مؤشرات الاستقرار المالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2023)

السنة	مؤشر نسبة كفاية رأس المال	مؤشر الربحية	مؤشرجودة الأصول	مؤشر السيولة
2010	77 %	0.21 %	9.63 %	24.2 %
2011	89 %	0.59 %	11.32 %	56.2 %
2012	131 %	0.01%	8.47 %	50.5 %
2013	146 %	1.16%	26.02 %	52.8 %
2014	100 %	0.82 %	26 %	52.2 %
2015	106 %	0.76 %	30.34 %	45 %
2016	128 %	0.85 %	28.5 %	42 %
2017	224 %	1.19 %	30.26 %	52.2 %
2018	285 %	0.53 %	32. 41%	46.7 %
2019	173 %	0.81 %	27.01%	43. 7%

[48] غازي شيناسي , الحفاظ على الاستقرار المالي, قضايا اقتصادية , العدد 36, صندوق النقد الدولي , 2005, ص: 8.

38. 1%	26. 29%	0.90 %	385 %	2020
40.58%	26. 16 %	0.57 %	243 %	2021
54.9 %	24.36 %	1.07 %	341%	2022
47.50%	22.75 %	1.30 %	419%	2023

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي, الجهاز المركزي للإحصاء , تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي العراقي لسنوات مختلفة .
- البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ,أعداد مختلفة للنشرة الإحصائية السنوية (2004 -2021).
- البنك المركزي العراقي , تقرير الاستقرار المالي (2022) , العدد الثالث عشر , بغداد, 2023.

شهدت الفترة الممتدة من عام (2010 إلى عام 2023) تطورات ملحوظة في أداء القطاع المالي من خلال تتبع أربعة مؤشرات رئيسية :**نسبة كفاية رأس المال، مؤشر الربحية، جودة الأصول، ومؤشر السيولة** .يقدّم هذا التحليل قراءة دقيقة لهذه المؤشرات، بهدف تقييم مدى الاستقرار المالي وكفاءة الأداء خلال الفترة المدروسة.

أولاً: نسبة كفاية رأس المال:

سجلت نسبة كفاية رأس المال نموًا تدريجيًا وملحوظًا، حيث ارتفعت من (77%) في عام (2010) لتصل إلى (419%) في عام (2023)هذا التحسن يعكس زيادة في قدرة المؤسسات المالية على مواجهة المخاطر وتحمل الخسائر المحتملة. وقد كانت أبرز القفزات في الأعوام (2017) (224%)، (2020) (385%)، و(2023) (419%)، مما يدل على تحسن كبير في قوة رأس المال مقارنة بالمخاطر المرجحة. يشير هذا إلى التزام واضح بمعايير السلامة المالية وتحسن الهيكل الرأسمالي.

ثانيًا: مؤشر الربحية:

اتسم مؤشر الربحية بالتقلب النسبي خلال الفترة، إذ بلغ (0.21%) في عام (2010)، وانخفض بشكل كبير في (2012) إلى (0.01%)، ما يشير إلى تراجع حاد في أداء الربحية، ربما نتيجة ظروف اقتصادية أو تشغيلية ضاغطة. ثم بدأ المؤشر في التحسن تدريجيًا، وبلغ ذروته في عام (2023)عند (1.30%). هذا النمو المتصاعد في الربحية يعكس تحسنًا في كفاءة التشغيل والقدرة على توليد العوائد، ويُعد مؤشرًا إيجابيًا على متانة الأداء المالي.

ثالثًا: جودة الأصول:

شهدت جودة الأصول تطورًا كبيرًا، حيث ارتفعت النسبة من (9.63%) في عام 2010) إلى(32.41 %) في عام (2018)، وهو أعلى مستوى خلال الفترة، مما يعكس تحسنًا في جودة المحفظة الائتمانية وانخفاض المخاطر المرتبطة

بالتعثر. بعد ذلك، بدأت النسبة في الانخفاض التدريجي لتصل إلى (22.75%) في عام (2023)، ما قد يشير إلى تزايد في المخاطر الائتمانية أو تباطؤ في ضبط جودة الأصول. بالرغم من هذا التراجع الطفيف، إلا أن النسبة تظل أعلى من مستويات ما قبل (2013)، مما يدل على أن جودة الأصول لا تزال مستقرة نسبيًا مقارنة بالماضي.

رابعًا: مؤشر السيولة :

سجل مؤشر السيولة تحسنًا ملحوظًا في بعض السنوات، حيث ارتفع من (24.2%) في (2010)إلى (56.2%) في (2011)، مما يشير إلى قدرة عالية على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل. إلا أن هذا المؤشر عرف بعض التراجع في السنوات اللاحقة، وبلغ أدنى مستوياته في (2020) بنسبة (38%)، ما قد يعكس تحديات سيولة واجهتها المؤسسات خلال جائحة كوفيد-19. ثم عاد المؤشر للتحسن ليصل إلى (47.5%) في (2023)، ما يدل على استعادة تدريجية للمرونة المالية.

الاستنتاجات والتوصيات :

أولاً : الاستنتاجات :

1-ضعف تطبيق مبادئ التمويل المستدام:

لم يشهد الاقتصاد العراقي خلال المدة المدروسة تفعيلًا حقيقيًا أو مؤسسيًا لمفاهيم التمويل المستدام، حيث غابت البرامج والسياسات التي تهدف إلى توجيه الموارد المالية نحو القطاعات الإنتاجية المستدامة أو المشاريع ذات البعد البيئي والاجتماعي.

2-الاستقرار المالي بقي هشًا وغير مستدام:

بالرغم من تسجيل بعض التحسن في مؤشرات كفاية رأس المال والربحية في بعض السنوات، إلا أن البيئة المالية ظلت تعاني من هشاشة واضحة نتيجة ارتباطها المباشر بتقلبات أسعار النفط، وتراجع التنويع الاقتصادي، وضعف قدرة النظام المالي على امتصاص الصدمات.

3**غياب التكامل بين السياسات المالية والتمويل المستدام:**

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك فجوة واضحة بين السياسات المالية والنقدية من جهة، ومتطلبات التنمية المستدامة من جهة أخرى، إذ لم تُدمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية ضمن الأطر التمويلية الرسمية أو قرارات الإنفاق العام.

4-**محدودية مساهمة النظام المصرفي في تمويل الأنشطة المستدامة:**

تشير المؤشرات إلى أن القطاع المصرفي في العراق لم يلعب دورًا فاعلًا في تمويل المشاريع المستدامة، سواء من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخضراء أو من خلال إطلاق منتجات مالية متخصصة، ويرجع ذلك إلى غياب التشريعات والمحفزات.

5-**وجود علاقة إيجابية محتملة بين التمويل المستدام والاستقرار المالي:**

تؤكد الأدبيات والدراسات المقارنة وجود علاقة ارتباط إيجابي بين تطوير أدوات التمويل المستدام وتعزيز الاستقرار

المالي. ويعزز ذلك من فرضية البحث بأن تبني إطار شامل للتمويل المستدام يمكن أن يسهم في تقوية النظام المالي وزيادة قدرته على مواجهة المخاطر النظامية.

6-الفرص المستقبلية لا تزال قائمة:

بالرغم من ضعف الأداء في المرحلة الماضية، فإن هناك فرصًا حقيقية أمام العراق لتفعيل التمويل المستدام، لاسيما في ظل التحديات البيئية والتنموية المتزايدة، وذلك من خلال إصلاح المنظومة التشريعية، وتحفيز القطاع الخاص، وتطوير السوق المالية.

ثانياً : التوصيات :

بناءً على النتائج والاستنتاجات التي توصل إليها البحث حول "دور التمويل المستدام في تلبية متطلبات الاستقرار المالي في العراق للمدة2010–2023"، يُقترح ما يأتي:

1-إعداد إطار وطني شامل للتمويل المستدام:

من الضروري أن تتبنى الحكومة العراقية، بالتعاون مع البنك المركزي والجهات التنظيمية، إطارًا وطنيًا واضحًا يحدد أهداف التمويل المستدام، ويضع معايير بيئية واجتماعية وحوكمية (ESG) لتمويل المشروعات.

2-تعزيز دور القطاع المصرفي في دعم التنمية المستدامة:

ينبغي تحفيز المصارف على تمويل المشاريع ذات البعد التنموي والبيئي والاجتماعي، من خلال تقديم حوافز ضريبية، وتخفيض متطلبات رأس المال على التمويلات الخضراء، وتطوير منتجات مصرفية مبتكرة كالسندات الخضراء والقروض المستدامة.

3-مواءمة السياسات النقدية والمالية مع أهداف الاستدامة:

يجب إدماج البُعد البيئي والاجتماعي ضمن السياسات الاقتصادية الكلية، ولا سيما سياسات الإنفاق العام والضرائب والتمويل، لضمان اتساق الأدوات المالية مع أهداف الاستقرار والنمو المستدام.

4-تعزيز الوعي والتثقيف حول التمويل المستدام:

يُوصى بإطلاق حملات تثقيفية وتدريبية تستهدف العاملين في القطاع المالي والمصرفي، وأصحاب المشاريع، لتعزيز فهمهم لأهمية التمويل المستدام ودوره في الحد من المخاطر المالية والبيئية على المدى الطويل.

5-إصدار تشريعات خاصة بالتمويل الأخضر والمستدام:

من المهم أن يتم سن قوانين ولوائح تنظيمية تُلزم المؤسسات المالية بالإفصاح عن الأثر البيئي والاجتماعي لاستثماراتها، بما ينسجم مع المعايير الدولية لتقارير الاستدامة) مثل GRI و.(IFRS S1/S2

6-دعم ريادة الأعمال والمشاريع الخضراء:

يُوصى بإنشاء صناديق استثمارية متخصصة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المستدامة، واحتضان الابتكارات البيئية، لما لها من دور مزدوج في خلق فرص عمل وتحقيق نمو اقتصادي أخضر.

7-بناء شراكات مع مؤسسات التمويل الدولية:

على العراق أن يعزز علاقاته مع صناديق ومؤسسات التمويل المستدام العالمية (مثل البنك الدولي، والصندوق الأخضر للمناخ)، لتأمين التمويل طويل الأجل وتحقيق نقل المعرفة والتكنولوجيا.

المصادر :

المصادر العربية :

1فطيمة زهرة قدور, علي عزوز, الاستثمار في الطاقات المتجددة كأداة لتعزيز التمويل المستدام * عرض التجربة الإماراتية مع الإشارة الى حالة الجزائر* ,مجلة الاقتصاد والمالية (JEF),المجلد07, العدد02, 2021, ص158.

2. بلعيد محمد, علية عبد الباسط عبد الصمد, دور الابتكار المالي في تحقيق تمويل مستدام من اجل دعم

التنمية المستدامة على المستوى الدولي خلال الفترة (2010- 2021) ,مجلة اقتصاد المال والاعمال , المجلد7, العدد2, جوان , 2023, ص 263 .

3. إبراهيم حسن جمال , الابتكار المالي كمدخل نحو التمويل المستدام دراسة حالة المصارف الإسلامية في دولة قطر(2014- 2018), مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية , المجلد 26, العدد121 ,2020, ص 202-203.

4. عاطف حسن ، التمويل المستدام و الصيرفة المسؤولة ، متاح على الموقع :
https://masrafeyoun.ebi.gov.eg/2024/06/09

5. جمال نجم ، ورقة مناقشة بشأن التمويل المستدام ، إصدار دوري بتاريخ 18 يوليو سنة 2021 ، متاح على الانترنت على الموقع : https://t.me/c/2165412109/15

6. البنك المركزي المصري ، التمويل المستدام ، متاح على الموقع :
https://www.cbe.org.eg/ar/sustainability/sustainable-finance

7. حيدر طالب موسى, صباح رحيم مهدي ,حيدر حسين عذافه , دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف العراقية للمدة (2009-2017) ,مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة بغداد, المجلد26 , العدد117, 2020,ص 350.

8. مشتاق محمود السبعاوي واخرون , الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي , دراسة تحليلية لعينة من المصارف الاسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للأزمة المالية , مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد الثاني , العدد(2), 2012, ص69.

9. البنك المركزي العراقي , التحول من الاستقرار النقدي الى الاستقرار المالي وتعزيز التنمية , 2017, ص20.

10. احمد مهدي بلوافي ,البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي ,مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي , مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي , المجلد21, العدد2 ,جدة ,المملكة العربية السعودية, 2008,ص 70.

11. للمزيد انظر: Khudhur Jassim Hamad, Green economy and sustainable development concepts, principles and requirements for transformation in Iraq, Journal of STEPS for humanities and social sciences, Vol: 1,NO: 3, 2022.

12. متاح على الرابط: https://www.almayadeen.net/news/economic/.

13. للمزيد أنظر: SpaceXRAcademy , Iraq, (CERN European Organization for Nuclear Research),2022.

14.متاح على الرابط: https://fanack.com/ar/economy/features-insights/iraq-of-great-resources-and-deep-crises~234854/#:~:text=

15. متاح على الرابط : https://bcled.org/AF

16. البنك المركزي العراقي , تقرير الاستقرار المالي , 2010, ص: 11.

17.أحمد شفيق الشاذلي , الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه , منشورات صندوق النقد العربي , 2014, ص: 11.

18. عباس رشدي العماري , إدارة الازمات في عالم متغير, مركز الاهرام للترجمة والنشر, القاهرة , الطبعة الأولى ,1993, ص: 16.

19. محمد صالح المنجد , الأزمة المالية , مجموعة زاد للنشر, الرياض , 2008, ص: 82 .

20. مجموعة بيانات البنك الدولي.

21. البنك المركزي العراقي ,دائرة الإحصاء والأبحاث , النشرة الإحصائية السنوية سنوات مختلفة .

22. محمد حازم عباس , تحليل العلاقة بين الإنتاج النفطي والاستقرار المالي في العراق : دراسة مقارنة مع الدول الخليجية في ظل الازمات الاقتصادية العالمية , مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية , المجلد (17), العدد (56) ,2025, ص: 1051.

23. غازي شيناسي , الحفاظ على الاستقرار المالي, قضايا اقتصادية , العدد 36, صندوق النقد الدولي , 2005, ص: 8.

24. البنك المركزي العراقي, الجهاز المركزي للإحصاء , تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي العراقي لسنوات مختلفة .

25.البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ,أعداد مختلفة للنشرة الإحصائية السنوية (2004 - 2021).

26.البنك المركزي العراقي , تقرير الاستقرار المالي (2022) , العدد الثالث عشر , بغداد, 2023.

المصادر الأجنبية :

1. Sommer Sebastian : Sustainable Finance An Overview, Deutsche Gesells Chaft FurInternationale Zusammenarbeit, 1st ed, Brasilia, Brazil, 2020. P:9-10.

2. Garry J. Schinasi, Defining Financial Stability, IMF, 2004, p. 8.

3. Durmus Yılmaz," Financial Security And Stability ", The OECD's 2nd World Forum on Statistics, Knowledge and Policy'Measuring and Fostering the Progress of Societies, Đstanbul,2021,p 6.

4. Mohammed Basheer Ismael, Financial sustainability in Iraq, a future view, Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences (KJEAS), Vol: 15, No:47, (2023),PP:505-527.

5. B. J. FarisKhalif, A. Abedalzzeiz, The financial and cash stability and its role in financial sustainability in Iraq, Journal port science research, Vol: 4,no: 4,2022, pp:252-263.

6. Shahida Shahimi, Siti Aisyah Zahari, Principles of Sustainability in Islamic Finance, Informa), Islamic Finance and Sustainability

1st Edition,2025, pp: 75-104.

7.Jorge Fernández Gómez, "FINANCING SUSTAINABLE PROJECTS AND ACTIVITIES. Innovative schemes based on public-private partnerships ", Cuadernos Orkestra, 2024, pp:1-45 .

8. Al-Sheikhly Of, Letter to the Editor of Entomology, Ornithology, and Herpetology: Current Research, (OMICS International),2016, Vol: 5,no: 2, pp: 1-1.

9. UNFPA. *Iraq Population Situation Analysis 2023*. United Nations Population Fund. متاح عبر الرابط: https://iraq.unfpa.org/en/publications/iraq-population-situation-analysis-2023

10. Sabah Feyhan Mahmoud,Heba Adel Z. Al-Sabbagh, The contribution of the agricultural sector to the strengthening of Iraq's economic diversification strategy for the period (2004-2019), Mağallaẗ Tikrīt li-l-'ulūm al-zirā'aẗ , Tikrit University, Vol: 22,no: 2, 2022 ,pp: 20-35.

11. Randy Schnepf, Iraq's Agriculture: Background and Status,2003. (Library of Congress. Congressional Research Service.) [1]

12. S. Ali,Ghusoon Najm Abdulzahra ,The Role of Intangible Values for Historic Places in Stimulating Tourism Investment (Ur City in Iraq-Case Study, International Journal of Design & Nature and Ecodynamics, Vol: 17,no: 3, 2022, pp: 383-390.

13. Elisa Panzera ,Advances in spatial science , From Cultural Heritage to Economic Development Through Tourism, 2022, pp:65-85.

14. Mohammed Sabri Al-Aside, Lawrence Yahiya Saleh Al- Kubaisi, Relationship Analysis Between Monetary Policy and Financial Sustainability in Iraq For the Period 2015–2021, Journal of Economics and Administrative Sciences – JEAS, University of Baghdad - College of Administration and Economics, Vol: 29, No: 137, (2023),pp:112-130.

15. Mahdi Bashir Mahmoud Al-Obaidi, Abdulrahman Najm Almashhadani, Assessment of the Financial Sustainability of External Debt in Iraq: an Econometric Analysis, International Journal of Professional Business Review , Vol: 7,no: 5, 2022,pp:1-24.

16.Sahar Nasr, Iraq - Financial sector review, Research Papers in Economics(World Bank, -Washington, DC),2011, pp: 1.

17. Samer El-Daher, Iraq - United Nations/World
Bank Joint Needs Assessment : Financial sector,2003,pp:1-2.

18. Robert Looney, Banking on Baghdad: Financial Change in Postwar Iraq; Strategic Insights,

(Monterey, California. Naval Postgraduate School)

,vol:3,no:5, 2004.

18. Irina, Morozova and Ramilevna, Liliya, Financial Stability Concept: Main Characteristics and Tools, Volgograd State Technical University, Volgograd, Russia,2013.pp:857-858.